إدارة واستثمار أموال الوقف

في

الفقه الإسلامي وأنظمة الإدارة العامة للأوقاف القطرية

إعداد

د. محمد محمود الجمال

أستاذ الفقه الإسلامي المقارن المشارك

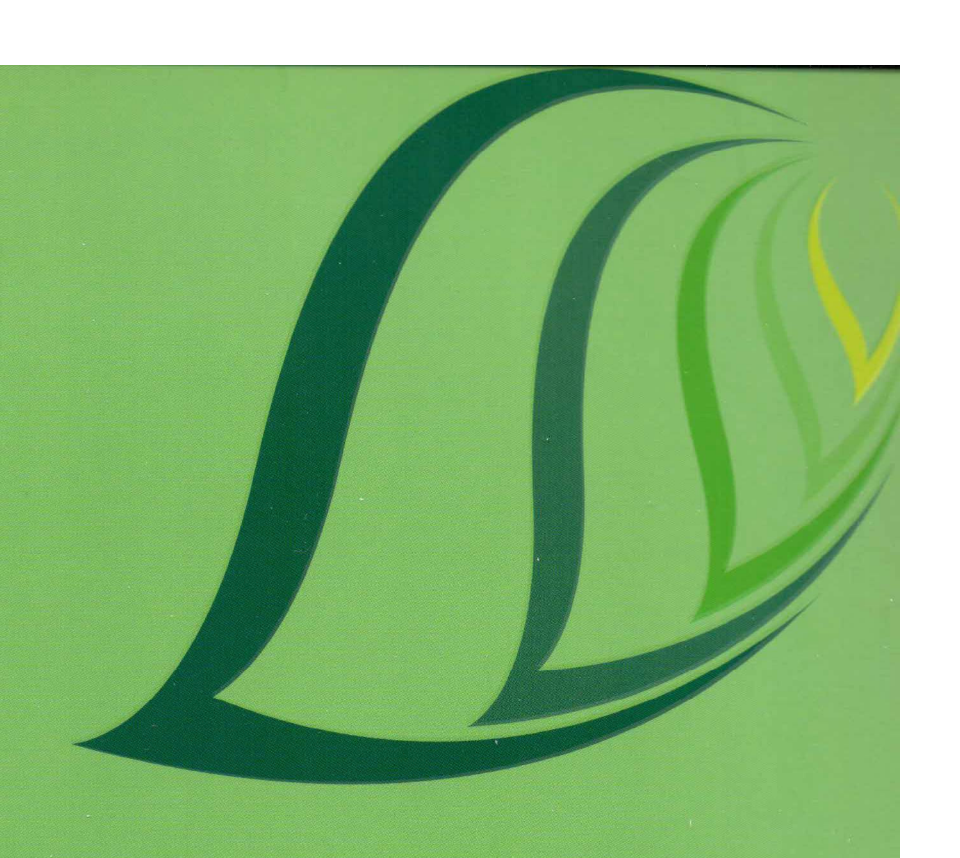
كلية الدراسات الإسلامية / جامعة حمد بن خليفة



مطبوعات

الإدارة العامة للأوقاف

دولة قطر



رقــم الايــداع

2012/417

١٤٣٣هـ/ ٢٠١٣م



إدارة واستثمار أموال الوقف
في
الفقه الإسلامي وأنظمة الإدارة العامة للأوقاف القطرية

إعداد
د. محمد محمود الجمال
أستاذ الفقه الإسلامي المقارن المشارك
كلية الدراسات الإسلامية / جامعة حمد بن خليفة

١٤٣٣هـ/٢٠١٣م

المستخلص

تناولتُ في هذا البحث - بحول الله وقوته - قضيتين من أهم قضايا الوقف المعاصرة حساسية وخطورة، وهما «إدارة واستثمار أموال الوقف»، وذلك بالنظر في الفقه الإسلامي، ثم قراءة نقدية لأنظمة الإدارة العامة للأوقاف القطرية المتعلقة بهما.

وشكلتُ إطارا ضابطا للموضوع من القواعد والضوابط الفقهية كالتصرف على الرعية منوط بالمصلحة، وشرط الواقف كنص الشارع، ويفتى بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه.

وقد استقر في الفقه الإسلامي القول بوجوب قيام إدارة الوقف بسائر الأعمال التي تحافظ على الموقوف، وتضمن بقاءه واستمراره، وكذا تحصيل الغلة، وتنفيذ شروط الواقفين، وتثمير الوقف واستغلاله بحسب طبيعة المال الموقوف؛ حتى يستمر ثواب الواقف ونفع الموقوف عليهم؛ ولهذا كان ريع الوقف مملوك لهم، وذلك بعد خصم مصروفات التشغيل والإدارة، والأمر متروك إليهم لترك بعض حقهم للاستثمار فيه من جهة الإدارة.

ويعد «استبدال الوقف، والاستدانة عليه» من المسائل التي احتدم الخلاف حولهما، بسبب ما يترتب عليهما من منافع ومفاسد.

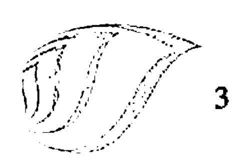
هذا، وقد ثبتت فاعلية أنظمة الإدارة العامة للأوقاف بقطر؛ لاعتمادها منهج «المؤسسية» في إدارتها للوقف، واعترافها له بالشخصية الاعتبارية، وإبقائها على نمط النظارة الأهلية، واحترامها لإرادة الواقف، وتوظيفها وسائل الاتصال المعاصرة لخدمة الوقف، وإعفاء القوانين المتعاقبة أموال الوقف من كافة الرسوم والضرائب.

بيد أن الإنفاق المباشر على المصارف الوقفية من النقود المحصلة بالأساليب والطرق المعاصرة - إن وقع - يشكل اعتداء على إرادة الواقفين، ورفعه يتطلب المضاربة بالنقود

ونحو ذلك من وسائل الاستثمار، ثم إنفاق ريعها على المصارف الوقفية.

وقد اقترحْتُ إضافة بند في وثيقة الوقف، وعدد من المصارف المهمة يمكن أن تندرج تحت مصرف البر والتقوى ... الخ.





نبذة عن المؤلف



د. محمد محمود الجمال

أستاذ الفقه المقارن المشارك بكلية الدراسات الإسلامية. جامعة حمد بن خليفة
وكلية الشريعة والقانون بالقاهرة. جامعة الأزهر.
من مواليد محافظة الشرقية بجمهورية مصر العربية.

المؤلفـــات:

- عزل الحاكم في الفقه الإسلامي: المسوغات الشرعية، والوسائل العملية.
- الحرية وتطبيقاتها في الفقه الإسلامي المقارن.
- القيمة الاقتصادية للزمن في المعاملات المالية المعاصرة: دراسة مقارنة.
- تطبيقات العرف في المعاملات المالية المعاصرة: دراسة مقارنة.
- مدى مشروعية الأجرة على الكفالة وبذل الجاه والقرض: دراسة مقارنة.
- نماذج من القواعد الفقهية وتطبيقاتها في مجال العبادات. دراسة مقارنة.

الأنشطة العلمية:

- منسق مشروع معايير مادة التربية الإسلامية بمؤسسة قطر، والمشرف على الفقه الإسلامي بالمشروع.
- الإشراف على عدد من رسائل الماجستير بكلية الدراسات الإسلامية/ جامعة حمد بن خليفة.
- الاشتراك في مشروع معلمة القواعد الفقهية في مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي.
- الاشتراك في إنشاء برنامج الفقه المعاصر بكلية الدراسات الإسلامية/ جامعة حمد بن خليفة.
- محكم معتمد في عدد من المراكز العلمية والبحثية.



الآراء الواردة بالكتاب لا تعبر بالضرورة
عن رأي الإدارة



Tel: (+974) 44557772 /3 / 4 / 5 - Fax: (+974) 44557776
Email: graphicac@al-sharq.com
graphiccentre07@gmail.com